

مفاوضات الحكم الذاتي ، والفلسطينيون

تبدأ المفاوضات حول الحكم الذاتي في جو يسوده التشاؤم ، خاصة في اسرائيل ، بشأن احتمال تحقيق اي نجاح « خلال فترة لا تتجاوز السنة » ، كما جاء في المعاهدة الاسرائيلية - المصرية . وكما جرت المفاوضات السابقة حول مشروع الحكم الذاتي ، خاصة في كامب ديفيد ، دون الفلسطينيين ، ستجري هذه المرة أيضا من دونهم ، ومن دون مشاركة الاردن ، الذي خصص له دور فيها حسب صيغة كامب ديفيد .

وقبل الخوض في احتمالات ما قد تسفر عنه هذه المفاوضات لا بد من ذكر بعض الملامح التي تميز المواقف الراهنة للطرف الثلاثة المشاركة بها : مصر واسرائيل والولايات المتحدة . واولى هذه الملامح هي ان هناك فجوة كبيرة بين موقفي كل من مصر والولايات المتحدة من جهة ، واسرائيل من جهة اخرى ، ناجمة في الاساس عن تصلب الحكومة الاسرائيلية في كل ما يتعلق بالحكم الذاتي . فرغم التنازلات بعيدة المدى التي قدمتها كل من مصر والولايات المتحدة ، خلال المرحلة السابقة من المفاوضات ، فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ، فإن هناك الكثير من المسائل الجوهرية التي لا زالت موضع خلاف مع اسرائيل ستطرح خلال هذه المرحلة من المفاوضات ، والاتفاق حولها يستوجب اما تنازلات مصرية واميركية جديدة ، او تراجع اسرائيليا ، وهذا مستبعد على اي حال . فخلال المفاوضات السابقة تراجعت مصر تدريجيا ، اولا عن المطالبة بحق تقرير المصير للفلسطينيين السذي استبدل بـ « المشاركة في تقرير المصير » ، كما تم في صيغة اسوان بين السادات وكارتر ووثائق كامب ديفيد وغيرها . كذلك تراجعت مصر عن المطالبة بدولة فلسطينية مستقلة تحكمها م - ت - ف الى دولة ترتبط بالاردن . وقد كشف اسحاق رابين رئيس وزراء اسرائيل السابق ان السادات قدم تنازله هذا منذ زيارته الى القدس ، عارضا مشروعا على هذا النحو ! « اذا وافقتم على موقف الولايات المتحدة ، اي الالتزام بالانسحاب الى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧ في جميع القطاعات واقامة سلطة فلسطينية مستقلة غير تابعة ل - م - ت - ف ، فأنا على استعداد لايرام السلام الكامل معكم ، حتى دون الانتظار لموافقة باقي الدول العربية لهذه الشروط » (٦١) .

وحسب قول رابين « فإن السادات هو الذي ألزم الولايات المتحدة ، اثر زيارته الى القدس ، بتغيير سياستها [المتعلقة بتحقيق سلام شامل] ودفعها نحو [العمل] على تحقيق السلام بينه وبين اسرائيل ، كمقدمة لتحقيق السلام الشامل والكامل على الجبهات الاخرى » (٦٢) . والجدير بالانتباه انه كان هناك دائما ، وما زال ، اختلاف شاسع ما بين فحوى التصريحات الصادرة عن الرئيس المصري ومسؤولين آخرين في حكومته ، فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين ، وبين التنازلات الفعلية التي كان هؤلاء يقدمونها مجانا لاسرائيل ولاميركا ، وربما لحساب تسهيل الحل في سيناء . والسؤال المطروح الان هل ستستمر مصر في اتباع هذا النهج في المفاوضات المقبلة ، حيث تقدم التنازلات هذه المرة على حساب « عدم عرقلة مسيرة السلام » بينها وبين اسرائيل ، ام أن وضعها السياسي الحالي وما تعانيه من عزلة على الصعيد العربي سيدفعانها الى اعادة تقييم موقفها من جديد ، واتباع قدر من التصلب ، على الاقل ، فيما يتعلق بالمسائل الجوهرية في المفاوضات ، كمسألة القدس وصلاحيات الحكم الذاتي ومصير المستوطنات الاسرائيلية في المناطق المحتلة ، وهي امور من شأنها ان تؤثر في المستقبل في المفاوضات النهائية حول مستقبل المناطق .